بيان

(رفض المجلس الأعلى للدولة للإجراءات الأحادية التي يقوم بها رئيس مجلس النواب عقيلة صالح)

يرفض المجلس الأعلى للدولة استمرار رئيس مجلس النواب وتماديه في خرقه للنصوص الواضحة المضمنة بالإعلان الدستوري والاتفاق السياسي وقرارات مجلس الأمن بل وللنظام الداخلي لمجلس النواب نفسه، في محاولة منه للاستحواذ على سلطات لا يملكها وذلك بغرض عرقلة الانتخابات القادمة، من خلال قيامه متعمدا بإصدار قانون معيب للانتخابات، وهو يعلم جيدا أنه غير مقبول . وقد أكدت الأطراف المحلية والدولية ومنها بعثة الأمم المتحدة وكل سفراء الدول الذين تواصلوا معنا على ضرورة الالتزام بالاتفاق السياسي ونصوصه الملزمة للتوافق بين المجلسين (النواب + الدولة) في اقتراح قوانين الانتخابات والتشريعات الأخرى ذات الصلة وإعدادها؛ ويكون الإقرار فقط من مجلس النواب دون أي تغيير على ما اتفق عليه. كما ورد بالمادة (23)من الاتفاق السياسي.

وفي هذا الصدد فإننا نؤكد التزام المجلس الأعلى للدولة بنصوص الاتفاق السياسي المضمن بالإعلان الدستوري، ورفضنا لأي إجراء أحادي الجانب يقوم به رئيس مجلس النواب؛ ونحمله كل الآثار المترتبة على ذلك.

كما يؤكد المجلس الأعلى للدولة على أنه قام بإعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية؛ لغرض التوافق مع مجلس النواب بشأنها، وقد أحاط رئيس البعثة الأممية بذلك؛ والبعثة تدرك أهمية التوافق بين المجلسين في هذه المرحلة الحرجة.

كما ندعوا المحكمة العليا إلى ضرورة إعادة تفعيل الدائرة الدستورية للقيام

بواجبها المنوط بها؛ لمنع وقوع هذه المخالفة الدستورية، وننبه في الوقت ذاته المفوضية العليا للانتخابات إلى عدم التعامل مع أي قانون أحادي الجانب مخالف للإعلان الدستوري والاتفاق السياسي.

إن المرحلة التي تمر بها بلادنا لا تحتمل انفراد أي طرف بالقرار السياسي، وإن الشراكة الوطنية هي النهج السليم الذي يُمكّننا من تجاوز هذه المرحلة العصيبة والوصول ببلدنا إلى مرحلة الاستقرار.

حفظ الله ليبيا

المجلس الأعلى للدولة

صـــــدر فـي طـرابـلـس:
بتاريـخ: 9/ سبتمبر/ 2021م .